International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance, Vol. 6 No. 2 (2025) 22-40
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

صكوك الإجارة السيادية في نيجيريا بين الالتزام بالمعايير الشرعية وتحديات التطبيق: دراسة وصفية تحليلية

Ijarah Sukuk in Nigeria: Between Compliance with Shariah Standards and Practical Challenges

Aliyu Muhammad Bello[1], Abdulmajid Obaid Hasan Saleh[2]
[1,2] *IIUM Institute of Islamic Banking and Finance, International Islamic University Malaysia (IIiBF-IIUM)*
aliyubello1414@gmail.com [1] *alamri@iium.edu.my*[2]

الملخص

تُعد تجربة إصدار صكوك الإجارة السيادية في نيجيريا مثالًا مهمًّا على توظيف أدوات التمويل الإسلامي في بيئة قانونية واقتصادية لا تستند في أساسها إلى الشريعة الإسلامية. يهدف هذا البحث إلى بيان المفهوم الشرعي لصكوك الإجارة وخصائصها، وتحليل مدى التزام التجربة النيجيرية بالضوابط والمعايير الشرعية، فضلًا عن استعراض أبرز التحديات المؤسسية والتشريعية التي تعيق التطبيق الأمثل. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى المصادر الفقهية والمعايير الصادرة عن الهيئات المعتمدة، إضافة إلى التقارير الرسمية والدراسات الحديثة ذات الصلة. أظهرت النتائج أن الهيكلة المعتمدة في الإصدارات النيجيرية التزمت بعدد من الضوابط الشرعية الجوهرية، مثل وجود أصل مؤجَّر حقيقي، وتخصيص العائد على هيئة دفعات إيجارية دورية، وعدم تضمين ضمان صريح لرأس المال أو العائد. ومع ذلك، برزت بعض الإشكالات، أهمها غياب الإطار القانوني الشرعي المتكامل، وضعف الكفاءات المتخصصة، ومحدودية الرقابة الشرعية، إضافة إلى ملاحظات تتعلق بوضوح المنفعة وآليات تحمّل المخاطر. وتوصي الدراسة بضرورة إنشاء هيئة شرعية مستقلة، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتوسيع نطاق التوعية المجتمعية بالتمويل الإسلامي، بما يعزز استدامة هذه التجربة وتوافقها الكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: صكوك الإجارة، نيجيريا، الضوابط الشرعية، القوانين، الهياكل الشرعية، البنية التحتية.

Abstract

The issuance of sovereign Ijarah sukuk in Nigeria represents a significant example of applying Islamic finance instruments within a non-Arab, non-Islamic legal and economic environment. This study aims to outline the Shariah concept and characteristics of Ijarah sukuk, examine the extent to which the Nigerian experience complies with established Shariah standards, and identify the key institutional and legislative challenges hindering optimal implementation. The research adopts a descriptive-analytical methodology, drawing on classical jurisprudential sources, standards

issued by recognized Shariah bodies, as well as official reports and recent academic studies. The findings reveal that the adopted structures in Nigerian issuances adhere to several core Shariah requirements, such as the existence of a genuine leased asset, distribution of returns as periodic rental payments, and the absence of explicit guarantees for principal or profit. Nevertheless, certain issues persist, including the absence of a comprehensive Shariah-compliant legal framework, limited specialized expertise, insufficient Shariah oversight, and concerns regarding the clarity of usufruct definition and risk-sharing mechanisms. The study recommends establishing an independent national Shariah board, enhancing legislative and regulatory frameworks, developing human capital, and expanding public awareness of Islamic finance to ensure the sustainability of the experience and its full alignment with Islamic principles.

Keywords: *Ijarah Sukuk, Nigeria, Shariah Compliance, laws, Shariah Structures, Infrastructure.*

المقدمة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورًا واسعًا خلال العقود الأخيرة، وبرزت الصكوك الإسلامية كإحدى أبرز أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة، لما توفره من بدائل مشروعة عن الأدوات الربوية، ولما تمتاز به من قدرة على تمويل المشروعات بأسلوب يتماشى مع أحكام المعاملات الإسلامية. وتُعد صكوك الإجارة من أهم هذه الصيغ، نظرًا لمرونتها، وارتباطها بأصول حقيقية قابلة للتأجير، مما يجعلها أكثر ثباتًا في الهياكل المالية المعاصرة. وقد اعتمدت العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية هذا النوع من الأدوات ضمن توجهها إلى تنويع مصادر التمويل العام، ومن بين هذه الدول نيجيريا، التي تُعد من أكبر الاقتصادات الإفريقية، وتضم نسبة كبيرة من السكان المسلمين، وقد بدأت إصدار أول صكوك إجارة سيادية عام 2017، ثم توالت الإصدارات لاحقًا.

وتنبع أهمية هذا البحث من تسليطه الضوء على تجربة نيجيريا في إصدار صكوك الإجارة، باعتبارها نموذجًا حديثًا لتطبيق أدوات التمويل الإسلامي خارج العالم العربي، مما يتيح تقويم مدى الالتزام بالمعايير الشرعية في بيئة قانونية وثقافية مغايرة، مع بيان التحديات التي تواجه التطبيق، وإمكانات هذه الأداة كوسيلة تمويل فعالة عند الالتزام بضوابطها. فرغم النجاحات التي حققتها التجربة النيجيرية، تظل هناك تساؤلات حول مدى توافقها مع الضوابط الشرعية، خصوصًا ما يتعلق بملكية الأصل، وتحمل المخاطر، وهيكلة العائد، إضافة إلى وجود تحديات مؤسسية وتشريعية تؤثر على جودة التطبيق.

مشكلة البحث: رغم أهمية ونجاح تجربة نيجيريا في إصدار صكوك الإجارة، إلا أن ملامح هذه التجربة تثير تساؤلات حول مدى التزامها بالضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة في بناء وهيكلة الصكوك، خصوصًا في ظل تحديات

قانونية ومؤسسية تواجه البيئة المالية الإسلامية في نيجيريا. وعليه، تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس: **إلى أي مدى تلتزم صكوك الإجارة في نيجيريا بالمعايير الشرعية، وما أبرز التحديات التي تواجه تطبيقها عمليًا؟** ويتفرّع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

1. ما أهم المعايير الشرعية التي تنظّم إصدار صكوك الإجارة؟
2. ما واقع إصدار صكوك الإجارة في نيجيريا من حيث الهيكلة والالتزام الشرعي؟
3. ما أوجه الالتزام التجربة النيجيرية بالمعايير الشرعية؟
4. ما التحديات القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تواجه إصدار صكوك الإجارة في نيجيريا؟
5. ما مدى تأثير هذه التحديات؟

أهداف البحث: يسعى البحث إلى:

1. تسليط الضوء على أبرز المعايير الشرعية الحاكمة لصكوك الإجارة.
2. دراسة واقع صكوك الإجارة في نيجيريا من حيث الهيكلة والضوابط المتبعة.
3. تحليل مدى التزام صكوك الإجارة النيجيرية بالمعايير الشرعية المعتمدة.
4. كشف التحديات التي تعترض الالتزام الشرعي والتطبيقي في تجربة نيجيريا.
5. تقييم أثر هذه التحديات على جودة التطبيق والفاعلية الاقتصادية لصكوك الإجارة.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج النوعي، من خلال جمع المادة العلمية من المصادر الفقهية، والمعايير الشرعية المعتمدة، والدراسات الأكاديمية، والتقارير الرسمية ذات الصلة، ثم تحليلها لبيان مدى التزام تجربة نيجيريا بصكوك الإجارة بالضوابط الشرعية، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجه هذا التطبيق.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة صكوك الإجارة الصادرة في نيجيريا من حيث التزامها بالضوابط الشرعية وتحديات تطبيقها، دون التوسع في الأنواع الأخرى من الصكوك الإسلامية، كما يركّز على الإصدارات السيادية بشكل عام، دون التطرق لحجم الأموال المستثمرة، أو الإحصائيات المتعلقة بعدد المستثمرين أو حجم الأرباح المحققة، وذلك خلال الفترة من 2017م حتى 2023م تقريبًا، وفق ما توفر من بيانات وتحليلات موثقة.

الدراسات السابقة:

استند هذا البحث إلى عدد من الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الصكوك الإسلامية من زوايا متعددة، ومن أبرزها:

1. **سامي السويلم، "ضوابط تداول الصكوك في الفقه الإسلامي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، العدد 29، 2012م.**

تناولت هذه الدراسة الضوابط الشرعية الحاكمة لتداول الصكوك، مع التركيز على ضرورة تحقق الملكية الحقيقية، وانتفاء الغرر، وعدم ضمان رأس المال. وقدّمت تحليلًا فقهيًا رصينًا لمفاهيم التداول في إطار الشريعة. إلا أنها لم تتطرق إلى التطبيق العملي لصكوك الإجارة، ولا إلى السياق الإفريقي أو النيجيري.

صلة الدراسة: تعين على تحليل مدى مشروعية تداول صكوك الإجارة في نيجيريا بعد الإصدار، لكنها لا تتناول الحالة النيجيرية مباشرة.

2. **عبد الستار أبو غدة، "ضوابط إصدار الصكوك من منظور شرعي"، المؤتمر العالمي الثاني للتمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، 2007م.**

تُعد هذه الورقة من أبرز الدراسات التأسيسية التي عالجت الإشكالات الشرعية في هيكلة الصكوك، وحدّدت الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند الإصدار. ورغم أهميتها المرجعية، فإنها لم تُعالج التحديات التطبيقية الحديثة في الأسواق الإفريقية أو النيجيرية تحديدًا.

صلة الدراسة: تعد من أبرز الدراسات التأصيلية التي دعمت المطلبين الأول والثاني من المبحث الأول، لكنها لم تتناول السياق النيجيري.

3. Hassan, M. Kabir & Aliyu, S. (2022), "Obstacles to Sukuk Implementation in Nigeria: Legal, Regulatory and Institutional Perspectives", *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 13, No. 1.

تناولت هذه الدراسة المعوقات القانونية والتنظيمية التي تعترض تطبيق الصكوك في نيجيريا، وسلّطت الضوء على غياب الإطار التشريعي الواضح، وضعف التنسيق المؤسسي. غير أن تركيزها كان منصبًّا على الجوانب التنظيمية دون تحليل دقيق للالتزام بالضوابط الشرعية في صكوك الإجارة تحديدًا.

صلة الدراسة: تُعد مرجعًا مباشرًا في تشخيص الواقع التنظيمي النيجيري، لكنها لم تتناول مدى الالتزام الشرعي في صكوك الإجارة تحديدًا.

4. ISRA, "Human Capital Development for Islamic Finance in Sub-Saharan Africa", Research Report, 2023.

ركز هذا التقرير البحثي الصادر عن الأكاديمية الدولية للأبحاث الشرعية (ISRA) على فجوة الكفاءات في مجال المالية الإسلامية في إفريقيا، وأثرها في ضعف الالتزام بالمعايير الشرعية في المنتجات المالية الإسلامية، بما في ذلك الصكوك. ومع أهمية هذا البعد، إلا أن التقرير لم يقدّم دراسة حالة تفصيلية عن صكوك نيجيريا، ولا خصّص جزءًا لصكوك الإجارة على وجه الخصوص.

صلة الدراسة: دعمت النقطة الخاصة بضعف الكوادر في المطلب الثاني من المبحث الثاني، لكنها لم تقدم تحليلًا تفصيليًا لصكوك نيجيريا.

ويتميز هذا البحث؛

أنه جمع بين التحليل الفقهي والمعياري لصكوك الإجارة، والتطبيق العملي في حالة نيجيريا، في ضوء المعايير الشرعية الصادرة عن الهيئات المعتمدة، مع دراسة التحديات من منظور شرعي ومؤسسي وواقعي في آنٍ واحد، وهو ما يُعد إسهامًا نوعيًا ضمن الأدبيات الحديثة في هذا المجال

خطة البحث:

يتكوّن هذا البحث من مقدمة، ومبحثين رئيسيين، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة:

تتضمن تمهيدًا لموضوع البحث، وتحديد المشكلة، وأهداف البحث، وأهميته، والمنهج المتبع فيه، مع عرض للأسئلة الرئيسة التي يسعى البحث للإجابة عنها.

المبحث الأول: المفهوم، والتأصيل الشرعي لصكوك الإجارة

المبحث الثاني: صكوك الإجارة في نيجيريا بين الالتزام الشرعي وتحديات التطبيق

الخاتمة: تتضمن خلاصة مركزة لأهم النتائج التي توصّل إليها البحث، مع تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتعزيز الالتزام بالمعايير الشرعية وتجاوز تحديات التطبيق.

المبحث الأول: المفهوم، والتأصيل الشرعي لصكوك الإجارة

تقوم صكوك الإجارة على تأجير أصول مملوكة للمستثمرين، وتوزيع عوائدها بحسب نسبة التملك، مما يجعلها من أبرز الصيغ الإسلامية في مجال التمويل. ويقتضي فهمها بيان مفهومها ومشروعيتها وضوابطها العامة، وهو ما يتناوله هذا المبحث من خلال مطلبين.

1.1- مفهوم صكوك الإجارة ومشروعيتها

الصكوك في اللغة جمع "صكّ"، وهو الكتاب أو الوثيقة المكتوبة، ويقال: "صكّ له صكًا" أي كتب له وثيقة (Ibn qudamah، 1985). وأما في الاصطلاح المالي المعاصر، فهي أدوات تمويلية تمثل حقوقًا مالية لحامليها على هيئة حصص مشاعة في موجودات أو منافع أو خدمات، تصدرها جهة ما بغرض تمويل مشروع معين، ويتم تداولها وفق ضوابط محددة (الكاساني، 1986). وقد عرّف مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الصكوك بأنها: "شهادات متساوية القيمة تمثل حصةً شائعة في ملكية أصل معيّن، أو مجموعة من الأصول، أو منافع، أو خدمات، أو مشاريع محددة، تصدر طبقًا لعقد شرعي" (AAOIFI, 2021).

ومن بين أنواع هذه الصكوك، تبرز صكوك الإجارة، وهي أدوات تمثل ملكية شائعة في منافع أصول قابلة للتأجير، يتم تأجيرها لطرف مستأجر مقابل أجرة محددة ضمن عقد إجارة. وهي تختلف عن السندات التقليدية التي تقوم على القرض بفائدة، لأن حامل الصك في هذه الحالة يملك الأصل أو منفعته، ويستحق العائد من الأجرة، لا من الفائدة.

وقد عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) صكوك الإجارة بأنها: "صكوك تمثل ملكية شائعة في أصول معينة، أو في منافع أصول، أو في خدمات محددة، أو في أصول موصوفة في الذمة، على أن تكون هذه الأصول أو المنافع مؤجرة إجارة نافذة للمستأجر" (AAOIFI 2021).

مشروعية صكوك الإجارة:

تستند مشروعية صكوك الإجارة إلى عدد من الأصول والقواعد الفقهية المقررة في أبواب الإجارة، والاشتراك، وبيع المنافع، والتي أقرها جمهور الفقهاء، وأكدتها المجامع الفقهية المعاصرة، وبيّنتها الهيئات المعنية بضبط العمل المالي الإسلامي. ومن أبرز هذه الأسس:

1- جواز بيع المنافع بالإجارة، وهو مقرر عند جمهور الفقهاء

يُعدّ عقد الإجارة من العقود المسماة في الفقه الإسلامي، وهو مشروع بنصوص الكتاب والسنة والإجماع. وقد نص الفقهاء على جواز بيع المنافع بعقد الإجارة، وهو الأصل الذي تقوم عليه صكوك الإجارة. يقول ابن قدامة: "والإجارة جائزة، لا خلاف في جوازها. قال الله تعالى: {قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ ...} (القصص: 27). وقال تعالى: {فَإِنۡ أَرۡضَعۡنَ لَكُمۡ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّۖ وَأۡتَمِرُواْ بَيۡنَكُم بِمَعۡرُوفٖۖ...} (الطلاق: 06). وقال النبي ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» (Ibn Majah). ويدل ذلك على أن المنفعة مال معتبر شرعًا يجوز المعاوضة عليه، إذا كانت معلومة ومقدورة على تسليمها (ibn Qudamah، 1985).

2- جواز الاشتراك في ملكية الأصول أو منافعها وتقاسم العوائد

من الجائز شرعًا أن يشترك عدد من المستثمرين في ملكية عين أو منفعة على الشيوع، ويتقاسمون الأجرة بحسب الحصص، بشرط عدم ضمان رأس المال أو العائد، وهو ما تُنظّمه صكوك الإجارة عند الالتزام بالضوابط الشرعية. قال الكاساني: "إذا استأجر رجل دارًا فأسكن فيها غيره بأجر، جاز، لأنه ملك منفعة فجاز له تمليكها بعوض" (Al-Kasani، 1986). كما قرر فقهاء المالكية والشافعية أن الشركاء في المنفعة لهم أن يؤجروا منفعتهم مجتمعين أو مفترقين بنسبة حصصهم. وقد نصت معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI) على هذا الأصل، مؤكدة على ضرورة وجود ملكية شائعة حقيقية في المنافع أو الأصول التي تصدر صكوك الإجارة على أساسها، وأكدت على عدم جواز ضمان رأس المال أو العائد، لأن ذلك يُحول العقد إلى قرض بفائدة محرّمة، ويخلّ بطبيعة الإجارة (AAOIFI, 2021).

3- خلوّها من الفائدة الربوية

العائد في صكوك الإجارة يمثل أجرة حقيقية مقابل منفعة مملوكة، وليس فائدة ربوية، ما يجعلها متوافقة مع أحكام الشريعة، ما لم تتضمن هيكلتها ضمانًا للعائد أو رأس المال، مما يجعل هذا العائد بمنزلة ثمن لحق الانتفاع. وهو ما بيّنته المعايير الشرعية (17) الخاصة بالصكوك، حيث نصّت على أن العائد يجب أن يكون مبنيًا على الأجرة الفعلية للعقد، لا على مبلغ مضمون (AAOIFI, 2021).

وبالتالي، فإن خلو صكوك الإجارة من الفائدة الربوية مرهون بالتزام الجهة المصدرة وشركائها في الهيكلة بعدم تحويل الصك إلى أداة مضمونة العائد، أو تضمين عقد الإجارة ما يؤدي إلى ضمان رأس المال أو العائد بشكل صريح أو ضمني.

4- إجازة المجامع الفقهية لصكوك الإجارة بضوابط: إن المجمع القفه الإسلامي الذي يعتبر من أرفع المراجع الفقهية الجماعية المعاصرة، قد أصدر قرارًا صريحًا في دورته التاسعة (Abu Dabi، 1995م)، أجاز فيه إصدار صكوك تمثل منافع أعيان مؤجرة أو موصوفة في الذمة، بشرط توافر عدد من الضوابط، منها:

أ. أن تكون المنافع محل الإجارة مباحة ومعلومة.

ب. أن يكون الأصل المؤجر مملوكًا ملكًا تامًا للمصدر أو لحملة الصكوك.

ج. أن تكون الأجرة محددة ومعلومة.

د. ألا تتضمن الصكوك ضمانًا لرأس المال أو لعائد معين، إلا في حال التعدي أو التقصير (Majmaa Al-Fiqh Al-Islami، 1995).

ويُستفاد من هذا القرار أن صكوك الإجارة – بوصفها تمثّل منفعة مشروعة – جائزة من حيث الأصل، بشرط أن تُبنى على أسس الإجارة المنضبطة، وتُراعى فيها الشروط المعروفة في الفقه الإسلامي.

1.2- الخصائص الفنية والتشغيلية لصكوك الإجارة

تتميز صكوك الإجارة بعدد من الخصائص التي تجعلها من أبرز أدوات التمويل الإسلامي، وتُكسبها جاذبية في الأسواق المالية، خصوصًا في سياق تمويل الأصول والمشروعات التنموية. ومن أهم هذه الخصائص:

1- قيامها على أصول حقيقية ومنفعة مشروعة

تمثل صكوك الإجارة حصصًا شائعة في منافع أعيان حقيقية مملوكة لمصدر الصك أو لجهة ذات علاقة به، وهو ما يميزها عن السندات التقليدية التي تمثل ديونًا. ويُشترط أن تكون المنافع محل الصكوك مباحة، ويمكن الانتفاع بها شرعًا، ومعلومة عند التعاقد (ابن رشد، 2004). كما أن معيار الصكوك الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ينص على ذلك عند تطرقه لصكوك الإجارة، كما سبق ذكره (AAOIFI, 2021).

2- المرونة في الهيكلة والعقود المصاحبة

تُعد صكوك الإجارة من أكثر الصيغ مرونة في الهيكلة، إذ يمكن إصدارها بصيغة إجارة تشغيلية مباشرة، أو إجارة منتهية بالتمليك، أو من خلال تأجير الأصول من جهة ذات علاقة ثم إعادة تأجيرها إلى الجهة المستفيدة (إجارة ثنائية) (Islamic Development Bank, 2023).

وتجيز المعايير الشرعية استخدام عقود مصاحبة لضبط العلاقة، كعقد البيع الآجل عند انتهاء مدة الإجارة (في حالة التمليك)، بشرط أن يكون عقدًا منفصلًا غير ملزم في البداية، تفاديًا للتحايل على بيع ما لا يملك (AAOIFI, 2021).

3- قابلية التداول وفق ضوابط محددة

يمكن تداول صكوك الإجارة في الأسواق الثانوية، بشرط تحقق الملكية الفعلية للمنافع أو الأعيان المؤجرة، وعدم انحصار الموجودات في النقود أو الديون، لأن ذلك يُخرجها عن طبيعة الصك الشرعي، ويدخل في باب الربا أو بيع الدين بالدين (سامي السويلم، 2012). وتنص المعايير الشرعية على أنه: "يجوز تداول صكوك الإجارة بعد إتمام الاكتتاب وتخصيص الصكوك وشراء الموجودات المؤجرة واستلامها، بشرط ألا تكون غالب مكونات الصكوك من النقود أو الديون" (AAOIFI, 2021).

4- العائد ناتج عن المنفعة وليس مضمونا

يتميز العائد في صكوك الإجارة بأنه يمثل أجرة حقيقية على منفعة مشروعة، ولا يُعد فائدة على قرض. ولهذا، لا يجوز شرعًا ضمان عائد معين للمكتتبين، إلا إذا ترتب على المستأجر تقصير أو تعدٍ. ويُعد ضمان العائد من المصدر أو جهة ثالثة من الممارسات المحظورة شرعًا (Majmaa Al-Fiqh Al-Islami، 1995).

وقد أكد المعيار الشرعي رقم (17) أنه: "لا يجوز أن يُتضمَّن في عقد إصدار الصكوك ما يفيد التزام الجهة المصدرة أو أي طرف آخر بضمان رأس المال أو بعائد محدد، إلا في حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط (AAOIFI, 2021).

5- مناسبتها لتمويل المشروعات والبنية التحتية

نظرًا لاعتمادها على أصول حقيقية، فإن صكوك الإجارة تُعد من الأدوات المثلى لتمويل مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل، كالمطارات، والطرق، والمدارس، والمستشفيات، وغيرها، ما يجعلها جذابة للحكومات والمؤسسات السيادية (Ashraf, 2021). وقد أشار البنك الإسلامي للتنمية إلى أن صكوك الإجارة: "من أبرز الأدوات التي استخدمها البنك في تمويل مشروعات التنمية، نظرًا لبساطتها، وارتباطها بموجودات ملموسة، وملاءمتها لاحتياجات التمويل طويل الأجل (IDB, 2022).

المبحث الثاني: صكوك الإجارة في نيجيريا بين الالتزام الشرعي وتحديات التطبيق

أصدرت نيجيريا أول صكوك إجارة سيادية سنة 2017، وذلك في إطار سعيها لتنويع أدوات التمويل العام، وتلبية احتياجات البنية التحتية وفق صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد لاقت هذه التجربة ترحيبًا واسعًا من المستثمرين، ما شجع الحكومة الفيدرالية على تكرار الإصدارات في الأعوام التالية. غير أن تحقيق أهداف الصكوك الإسلامية لا يتوقف على التسمية فقط، بل يتطلب الالتزام الفعلي بالضوابط الشرعية التي تميز هذه الصكوك عن الأدوات الربوية التقليدية، وعلى رأسها: تحقق الملكية الحقيقية، وتحمّل المخاطر، وشرعية الأجرة، وعدم ضمان رأس المال أو العائد، وغيرها من الضوابط التي نصت عليها الهيئات والمعايير الشرعية.

وفي هذا المبحث، سيتم التطرق لحجم تلك الصكوك على مدار سنوات بشكل مجمل، كما يتم تناول مدى التزام صكوك الإجارة الصادرة في نيجيريا بالضوابط الشرعية.

2.1- حجم الإصدارات وهيكلة العملية

أولا: حجم الإصدارات والمشروعات الممولة والعائدات إجمالًا

منذ إطلاق أول إصدار لصكوك الإجارة السيادية في نيجيريا عام 2017، واصلت الحكومة الفيدرالية النيجيرية عبر مكتب إدارة الديون (DMO) إصدار سلسلة من الصكوك الهادفة إلى تمويل مشاريع البنية التحتية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وقد بلغ إجمالي قيمة الإصدارات حتى نهاية عام 2023 نحو 1.092تريليون نيرة نيجيرية (ما يعادل حوالي 1.43 مليار دولار أمريكي)، موزعة على ست إصدارات سيادية متتالية، مما يعكس توجهًا استراتيجيًا لتعزيز أدوات التمويل الإسلامي في البلاد (Nigeria Debt Management Office (DMO), 2023). وقد خُصصت حصيلة هذه الإصدارات لتمويل مشاريع خدمية وتنموية ضخمة، أبرزها بناء وتأهيل أكثر من 4,100 كيلومتر من الطرق والجسور في مختلف أنحاء نيجيريا، بما يشمل ولايات الشمال والوسط والجنوب، وذلك في إطار خطة شاملة لتحسين البنية التحتية (DMO, 2022).

أما من حيث العائد، فقد التزمت الجهات الرسمية بأن تكون العوائد للمكتتبين ناتجة عن إجارة مشروعة وليست فائدة ربوية، حيث نصّت نشرة إصدار 2017 بأن العائد السنوي يبلغ 16.47%، وفي إصدار 2018 بنفس حجم الإصدار الأول، وبعائد سنوي يبلغ 15.743%، وفي عام 2021 (السلسلة الرابعة) على أن العائد السنوي يبلغ 12.8%، يُدفع على شكل دفعات إيجارية دورية (Periodic Rental Payments) طوال

فترة الصك (Stanbic IBTC, 2021). كما خُطط للإصدار السادس (2023) بعائد سنوي مقدّر بنحو 15.75%، مما يدل على جاذبية هذه الأداة للمستثمرين (Stanbic IBTC, 2023).

ورغم هذه الإنجازات، إلا أن السلطات لم تُصدر تقارير رسمية مفصّلة توضح الأرباح الفعلية المحققة أو نسب التوزيع الواقعي على حملة الصكوك، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الشفافية والمتابعة في هذا الجانب.

أما من ناحية التوثيق والإفصاح، فقد صدرت نشرات إصدار رسمية مفصّلة لكل من الإصدارات الرابعة (2021) والسادسة (2023)، وهي متاحة عبر منصات الاستثمار المالي مثلStanbic IBTC ، بينما يمكن الوصول إلى نشرات الإصدارات السابقة (2017–2020) من خلال أرشيف موقع مكتب إدارة الديون النيجيري (DMO)ضمن فسم Sovereign Sukuk (DMO, 2022).

ثانيا: الهيكل الإجرائي لإصدار وتشغيل صكوك الإجارة في نيجيريا

تتبع نيجيريا هيكلًا موحدًا في إصدار صكوك الإجارة السيادية، يقوم على إنشاء شركة ذات غرض خاص (SPV) تمثل حملة الصكوك قانونيًا، وتكون مسؤولة عن تملك الأصول أو منافعها وتأجيرها للحكومة مقابل أجرة دورية (Stanbic IBTC, 2021). ويُعد هذا الهيكل متسقًا مع الضوابط الشرعية لصكوك الإجارة، كما ورد في معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ويمكن تفصيل مراحل الهيكل التشغيلي لصكوك الإجارة النيجيرية وفق الترتيب الآتي:

1. تأسيس الشركة ذات الغرض الخاص (SPV): تنشئ الحكومة شركة مستقلة مثل: FGN Roads Sukuk Company I PLC، تتولى إصدار الصكوك وتمثيل حملة الصكوك قانونيًا.
2. تخصيص الأصول وإبرام اتفاقيات الإجارة: تُصدر الجهات الحكومية خطابات تخصيص للأصول أو المشاريع محل الإجارة، وتُبرم اتفاقية إجارة مستقبلية (Forward Ijarah) بين الحكومة وSPV، يتم فيها تحديد المنفعة والأجرة.
3. إصدار الصكوك وتحصيل العائدات: تُطرح الصكوك للاكتتاب العام، وتُودع عوائد الاكتتاب في حساب غير ربوي لدى البنك المركزي، وتُخصّص تلك العوائد لتمويل المشاريع المخصصة.
4. تنفيذ المشاريع وأعمال الصيانة: تُوقّع SPV عقد وكالة بناء مع جهة تنفيذية لتنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى عقد صيانة لضمان المحافظة على الأصول المؤجرة.
5. دفع الإيجارات وتوزيعها على المستثمرين: تلتزم الحكومة بدفع أجرة دورية لقاء الانتفاع بالأصول، وتُحوّل الأجرة إلى حملة الصكوك عبر البنك المركزي أو وكلاء الدفع المعتمدين.

6. استرداد الأصول عند الاستحقاق: عند نهاية مدة الصك، تقوم الحكومة بشراء الأصول من حملة الصكوك بموجب تعهّد شراء (Purchase Undertaking)، ويُعاد رأس المال إلى المستثمرين، وتنتهي العلاقة التعاقدية.

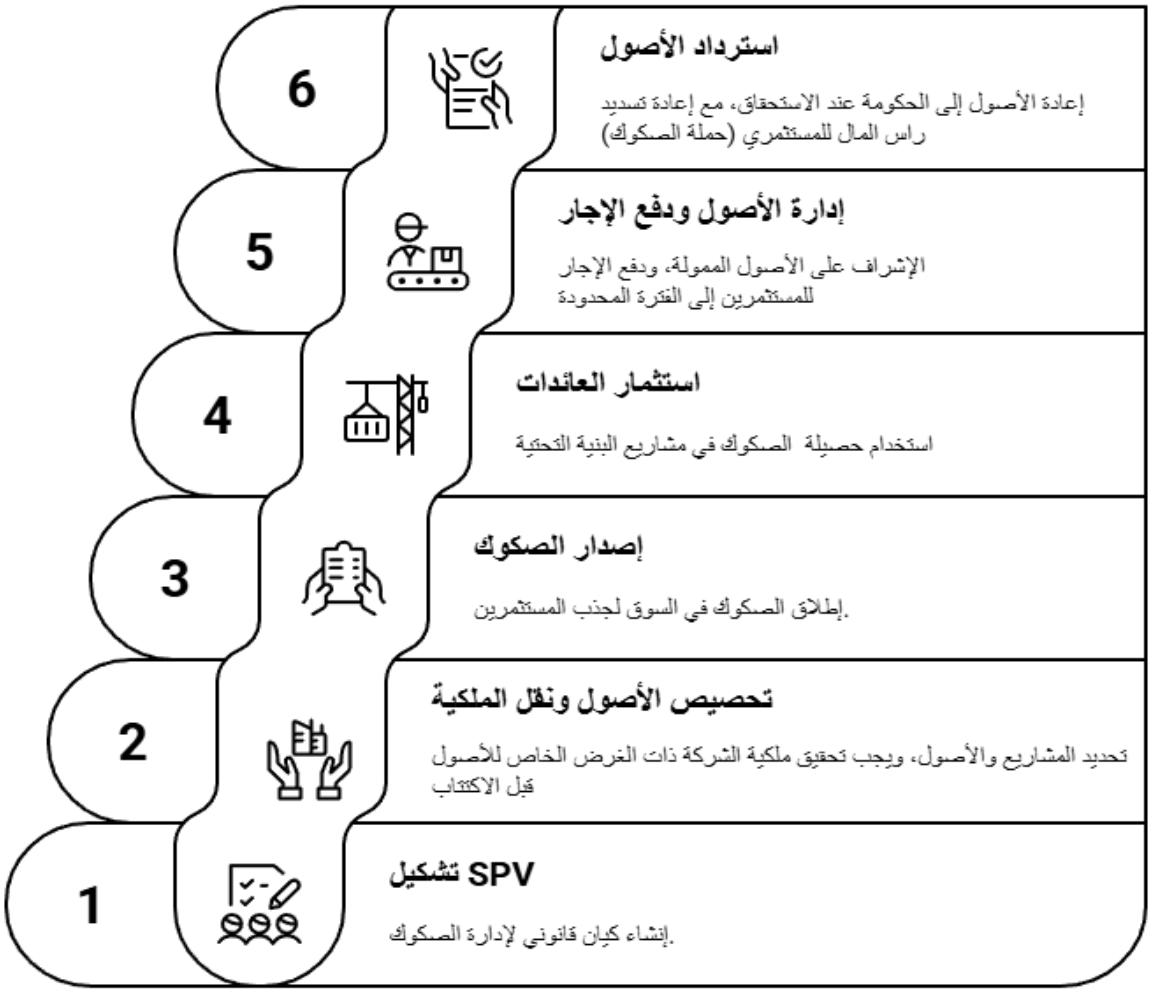

رسم توضيحي لعملية الإصدار وتشغيل صكوك الإجارة في نيجيريا:

يُظهر هذا التسلسل مدى العناية بتحقيق الملكية الحقيقية، وضمان تدفق العوائد من مصدر مباح، والتزام الدولة بعدم ضمان رأس المال أو العائد إلا في حال التقصير، مما يُعد من أهم مؤشرات الالتزام بالمعايير الشرعية للصكوك.

2.2 – أوجه الالتزام بالضوابط الشرعية في هيكلة صكوك الإجارة النيجيرية

أولا: تُعتبر الصكوك الإسلامية – ومنها صكوك الإجارة – أدوات تمويلية مشروعة ما دامت ملتزمة بالضوابط الشرعية الخاصة بالإجارة، وقد سعت الهيئات المالية النيجيرية إلى التقيّد بهذه الضوابط في إصداراتها الرسمية. ويمكن إبراز أهم ملامح هذا الالتزام فيما يلي:

1– وجود أصل مؤجَّر حقيقي

نصّت وثائق الإصدار (Offer Prospectus) لصكوك الإجارة السيادية النيجيرية على أن الأموال المتحصلة من الاكتتاب ستُستخدم لتمويل مشاريع بنية تحتية محددة، كإنشاء طرق ومستشفيات ومدارس، وأن حملة الصكوك يملكون منفعة هذه المشاريع من خلال عقد إجارة يُبرم مع الحكومة (DMO, 2017). وهذا يتوافق مع شرط وجود أصل حقيقي تقوم عليه الصكوك، كما ورد في المعيار الشرعي رقم (17) من معايير AAOIFI ، والذي يشترط أن تكون الأصول المؤجرة موجودة ومعلومة ومملوكة للمصدر أو لحملة الصكوك (AAOIFI, 2021).

2– تحقق الملكية قبل التعاقد

من أهم شروط صحة الإجارة أن تكون المنفعة محل التعاقد مملوكة أو موصوفة في الذمة عند التعاقد. وقد أُنشئت في نيجيريا شركة ذات غرض خاص (SPV) لتمثل حملة الصكوك وتكون مالكة للمشروع المنفذ أو لمنافعه خلال مدة الإجارة، كما هو مبين في هيكل الإصدار الرسمي لعام 2017م و2021م (DMO, 2021).

وهذه الهيكلة تُسهم في تحقيق الملكية الشرعية للعين المؤجرة قبل الدخول في عقد الإجارة، وهو ما يتوافق مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي (Majmaa Al-Fiqh Al-Islami، 1995).

3– تحديد الأجرة بشكل معلوم ومشروع

يُشترط في الإجارة أن تكون الأجرة معلومة ومقدّرة بما يرفع الجهالة. وقد بيّنت وثائق الإصدار أن العائد المدفوع لحملة الصكوك يحتسب على أساس الأجرة المتفق عليها في عقد الإجارة، ويُدفع لهم من عوائد استخدام المشروع المؤجَّر، بنسبة مئوية معلومة سنويًا (DMO, 2021).

ويُعد ذلك من الضوابط التي نصت عليها المعايير الشرعية، بشرط ألا يكون العائد مضمونًا في ذاته، بل ناتجًا عن المنفعة، وأن يُراعى فيه الالتزام بأحكام الإجارة لا الربا (AAOIFI, 2021).

4- عدم ضمان رأس المال أو العائد

تنص الهيئات الشرعية على أن ضمان رأس المال أو العائد في صكوك الإجارة محرم شرعًا، لأنه يُحوّلها إلى قرض بفائدة. وقد حرصت الإصدارات النيجيرية على عدم تضمين أي نص قانوني يُشعر بضمان رأس المال أو العائد، وإنما اقتصر الضمان على حالات التقصير أو التعدي من قبل المتعهد أو المستأجر، وهو أمر مقبول شرعًا (DMO, 2021). وهذا ما نصّت عليه معايير AAOIFI على أن أي ضمان يُقدَّم من طرف ثالث يجب أن يكون تبرعًا لا التزامًا تعاقديًا ثابتًا (AAOIFI, 2022).

ثانيا: بعض الملاحظات الشرعية على هيكلة صكوك الإجارة في التجربة النيجيرية

على الرغم من الجهود المبذولة في نيجيريا للالتزام بالضوابط الشرعية في إصدار صكوك الإجارة. إلا أن هناك عددًا من الملاحظات التي أثارها باحثون ومهتمون بالشأن المالي الإسلامي، تتعلق ببعض عناصر الهيكلة، خاصة في الإصدار الأول عام 2017م، ومن أبرزها ما يلي:

1- هيكلة الأصول كمشاريع بنية تحتية (المنفعة العامة)

ومع أن توجيه حصيلة الإصدار لمشاريع البنية التحتية كالطرق والجسور، وهي مشاريع ذات منافع مباحة يمكن استئجارها شرعًا، ويمكن تقدير المنفعة فيها بحسب عقود البناء والتشغيل (Bello, 2019). ومع ذلك، فإن بعض الدراسات أشارت إلى وجود صعوبة عملية في تحديد المنفعة بوضوح، نظرًا لطبيعتها العامة وطول أمد تشغيلها، مما قد يفتح بابًا للجهالة عند بعض الهيئات الشرعية، وهو ما يُعد محل خلاف في مدى تحقق شرط معرفة المنفعة على وجهٍ معتبر شرعًا (Nāṣir ʿAbd al-Karīm، 2012).

2- صياغة العائد على أساس أجرة وليس فائدة

ذكر مكتب إدارة الديون (Debt Management Office) في تقاريرها الرسمية أن العائد المدفوع على الصكوك يُبنى على أساس دفعات إيجارية دورية (Periodic Rental Payments) وليس فائدة (DMO, 2021). إلا أن بعض النقاد، مثل (كالو أجا) في صحيفة *BusinessDay Nigeria*، أشاروا إلى أن طريقة احتساب الأجرة تشبه الفائدة الثابتة بنسبة سنوية، مما يطرح إشكالية التكييف الحقيقي للعقد (Aja, 2017). وذلك تعقيبا للإصدار الأول للصكوك في نيجيريا، عام 2017.

3- عدم ضمان صريح للعائد مع غموض في تحمل المخاطر

لا تتضمن نشرات الإصدار ضمانًا صريحًا لرأس المال أو العائد، وهو ما يتوافق مع الضوابط الشرعية. لكن لم يُبيَّن بشكل وافٍ كيفية معالجة حالات الخسارة أو تلف الأصل، مما قد يثير شبهة الضمان الضمني بتكفل الدولة بالتعويض (Abdulkadir, 2020). وهو ما ينافي مقتضى العقد الشرعي الذي يجب أن يُبنى على المشاركة في الربح والخسارة (Abd As-Sattar، 2007).

4- غياب هيئة شرعية رقابية مستقلة

من أبرز الملاحظات أيضًا غياب هيئة شرعية مركزية مستقلة تراجع عقود الصكوك وتراقب تنفيذها، وإنما يعتمد على آراء مستشارين شرعيين منفردين، ما يضعف من رقابة الالتزام الفعلي بالمعايير الشرعية (Aliyu,2020). وهذا لا ينسجم مع الممارسات المثلى المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية، التي تنص عليها المعايير الشرعية للهيئات مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) (AAOIFI, 2021).

2.3- التحديات التطبيقية لصكوك الإجارة في نيجيريا

رغم أن تجربة نيجيريا في إصدار صكوك الإجارة السيادية تُعد خطوة مهمة في سبيل تطوير التمويل الإسلامي في غرب إفريقيا، فإن التطبيق العملي واجه عددًا من التحديات ذات الطابع المؤسسي، والتشريعي، والمهني، والتي أثّرت بدرجات متفاوتة على مدى الالتزام بالضوابط الشرعية والمعايير الدولية. ومن أبرز هذه التحديات:

أولًا: التحديات القانونية والتنظيمية

تواجه نيجيريا إشكاليات قانونية ناتجة عن عدم وجود إطار قانوني موحّد أو شامل خاص بالصكوك الإسلامية. فالنظام المالي النيجيري يقوم أساسًا على القانون العام(Common Law) ، الذي لا يراعي بالضرورة الخصائص الشرعية للصكوك، ولا يتضمن أحكامًا صريحة لضمان تطبيقها بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد أشار تقرير للبنك الإسلامي للتنمية إلى أن غياب البيئة القانونية المتكاملة يُعد أحد المعوقات الأساسية أمام نمو سوق الصكوك في الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ومن ضمنها نيجيريا (IDB, 2023).

كما أن تعدّد الهيئات التنظيمية، مثل لجنة الأوراق المالية والبورصات(SEC) ، والبنك المركزي النيجيري (CBN)، وهيئات الشريعة المحلية، قد يؤدي إلى تضارب في الأدوار أو تأخير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإصدارات، فضلًا عن تفاوت الخبرات الشرعية في هذه الجهات، وهو ما تم الإشارة إليه في تقارير الهيئات الرقابية

نفسها (Securities and Exchange Commission Nigeria, 2015). وقد أكد تقرير الهيئة الإفريقية للأسواق المالية أن ضعف التنسيق بين هذه الجهات يشكل عقبة أمام التطوير المؤسسي للتمويل الإسلامي (ASEA, 2022).

ثانيًا: ضعف الكوادر الشرعية والمهنية المتخصصة.

يُعد نقص الكفاءات المتخصصة في التمويل الإسلامي من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه تطبيق صكوك الإجارة في نيجيريا، حيث تعاني الدولة من قلة الخبراء المؤهلين في مجالات الشريعة، والهندسة المالية، والقانون التجاري المتعلق بالصكوك. وتظهر هذه الفجوة في ضعف جودة الوثائق الشرعية لبعض الإصدارات، أو في الاعتماد على مكاتب استشارية خارجية بدلًا من تطوير كفاءات محلية (Hassan & Aliyu, 2022).

وقد خلصت دراسة حديثة صادرة عن (مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية ISRA)، إلى أن نقص الكوادر البشرية المدربة في إفريقيا يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الالتزام بالمعايير الشرعية في عمليات إصدار الصكوك (ISRA, 2023).

ثالثًا: محدودية الوعي المجتمعي والطلب العام

يُعد الوعي المجتمعي المحدود بالصكوك الإسلامية، وآليات عملها، وأهميتها الاقتصادية، أحد العوامل المعرقلة لنمو السوق المحلي. فمعظم المستثمرين الأفراد والمؤسسات لا يزالون يفضلون أدوات الدين التقليدية بسبب الألفة بها، وضعف التثقيف المالي الإسلامي في النظام التعليمي والإعلامي. وهذا ما أشار إليه تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لعام 2023 إلى أن ضعف الطلب على الصكوك في نيجيريا يرتبط بدرجة الوعي المجتمعي، وحذر من استمرار الفجوة المعرفية ما لم تُتخذ مبادرات استراتيجية لتوسيع المعرفة المالية الشرعية (IFSB, 2023).

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل واقع صكوك الإجارة في نيجيريا، من زاويتين أساسيتين: مدى الالتزام بالمعايير الشرعية في الإصدارات التي تمت، وأهم التحديات التطبيقية التي واجهت هذه التجربة، وذلك في ضوء الإصدارات الرسمية والتقارير والدراسات الحديثة المتخصصة في التمويل الإسلامي.

توصل البحث إلى عدة نتائج:

1- أن الهيكلة العامة لصكوك الإجارة في نيجيريا، حاولت أن تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال إنشاء شركة ذات غرض خاص(SPV) ، وتخصيص العوائد كدفعات إيجارية دورية بدلًا من الفوائد الربوية، واستهداف مشاريع بنية تحتية مباحة، دون ضمان صريح لرأس المال أو العائد.

2- وجود بعض الجوانب في الهيكلة العملية التي تثير إشكالات شرعية معتبرة، مثل: الغموض في تحديد المنفعة محل العقد، وعدم وضوح الآليات الخاصة بتحمل الخسارة، فضلًا عن غياب هيئة شرعية مركزية مستقلة تتولى مراجعة العقود والإشراف على التطبيق.

3- كما كشفت الدراسة عن وجود تحديات مؤسسية وتشريعية مؤثرة في بيئة إصدار الصكوك، تتعلق بغياب الإطار القانوني المتكامل، وتعدد الجهات الرقابية، وافتقار الكوادر المتخصصة في التمويل الإسلامي، إضافة إلى ضعف الوعي المجتمعي بالصكوك كأداة استثمارية شرعية.

4- بالرغم من هذه الإشكاليات، فإن تجربة نيجيريا تُعد نموذجًا واعدًا يمكن البناء عليه، خصوصًا في بيئة غير عربية وغير إسلامية النظام، وتُظهر اهتمامًا متزايدًا بتبني أدوات مالية إسلامية ضمن خطط التنمية الوطنية.

التوصيات

وفي ضوء ما سبق، يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة إنشاء هيئة شرعية مستقلة على المستوى الوطني تُعنى بمراجعة إصدارات الصكوك ومتابعة تنفيذها، بما يعزز الثقة والشفافية في السوق.
- العمل على تطوير تشريعات خاصة بالتمويل الإسلامي، تُدمج فيها الأحكام الشرعية وتُمنح صلاحيات تنفيذية واضحة للهيئات المعنية.
- توسيع برامج التدريب والتأهيل للعاملين في الهيئات الرقابية والمالية، في مجالات فقه المعاملات والهندسة المالية الإسلامية.
- تكثيف برامج التوعية المجتمعية والإعلامية حول الصكوك الإسلامية، لتعزيز الطلب المحلي والمجتمعي على هذه الأداة الاستثمارية.

وبذلك، يمكن القول بأن صكوك الإجارة في نيجيريا تمثل تجربة رائدة في سياقها، لكنها لا تزال في حاجة إلى تطوير متكامل في الإطارين: الشرعي والمؤسسي، حتى تحقق أهدافها التنموية والاستثمارية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

المصادر والمراجع

References

Ibn Qudāmah, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad. *Al-Mughnī*. Beirut: Dār al-Fikr, vol. 5.

Al-Kāsānī, ʿAlāʾ al-Dīn. *Badāʾiʿ al-Ṣanāʾiʿ fī Tartīb al-Sharāʾiʿ*. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, vol. 6

Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). *Al-Maʿāyīr al-Sharʿiyyah*. Bahrain: 6th ed., 2021.

Majmaʿ al-Fiqh al-Islāmī al-Duwalī. *Al-Qarār Raqm 30 (4/9)*, al-Dawrah al-Tāsiʿah, Abū Ẓabī, 1995.

Abd al-Sattār, Abū Ghuddah. *Ḍawābiṭ Iṣdār al-Ṣukūk min Manẓūr Sharʿī*. The Second World Conference on Islamic Finance, Islamic Development Bank, 2007.

Nāṣir ʿAbd al-Karīm et al. *Ṣukūk al-Ijārah: Dirāsah Fiqhiyyah Taṭbīqiyyah*. Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, 2012.

Sāmī al-Suwaylim. *Ḍawābiṭ Tadāwul al-Ṣukūk fī al-Fiqh al-Islāmī*. Islamic Economic Journal, Islamic Development Bank, no. 29, 2012.

Ibn Rushd. *Bidāyat al-Mujtahid wa Nihāyat al-Muqtaṣid*. Dār al-Ḥadīth, vol. 2.

Nigeria Debt Management Office. *Sukuk Issuance Report 2017*. Abuja: DMO Publications, 2017.

Nigeria Debt Management Office. *Understanding Sovereign Sukuk in Nigeria*. Abuja: DMO, 2021.

Kalu Aja. "Of Sukuks." *BusinessDay Nigeria*, December 2017. Available at: businessday.ng

Islamic Development Bank. *Islamic Finance Outlook 2023*. Jeddah: IsDB, 2023.

African Securities Exchanges Association (ASEA). *Islamic Finance in Africa: Regulatory and Legal Challenges*. 2022.

Hassan, M. Kabir & Aliyu, S. "Obstacles to Sukuk Implementation in Nigeria: Legal, Regulatory and Institutional Perspectives." *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 13, No. 1, 2022.

ISRA. *Human Capital Development for Islamic Finance in Sub-Saharan Africa*. Research Report, 2023.

Islamic Financial Services Board (IFSB). *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023*. Kuala Lumpur: IFSB, 2023.

Muhammad Ashraf, *Sukuk as a Tool for Infrastructure Financing*, Central Bank of Malaysia Seminar, 2021.

Bello, A. (2019) , "An Evaluation of the Structure of Sukuk Issuance in Nigeria", *Journal of Islamic Finance*, Vol. 8.

Aliyu, S., "Challenges of Shariah Governance in Nigeria's Islamic Finance Sector", *International Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, Vol. 6,

Abdulkadir, I. A. (2020). Challenges in implementing Sukuk in Nigeria. *Journal of Islamic Banking and Finance*, *8*(2), 45–58.

Securities and Exchange Commission Nigeria. (2015). *Guidelines on Sukuk issuance* (p. 4). Securities and Exchange Commission Nigeria.